



BADER BALHOSH
ADVOCATES AND LEGAL CONSULTANTS

بدر بالهوش
للمحاماة والاستشارات القانونية

بدر بالهوش للمحاماة والاستشارات القانونية



كسب ثقة عملائنا عبر قيمنا الأساسية التي تجمعنا وهي النزاهة والتميز والتطوير والعمل بروح واحدة

يتمسك مكتبنا منذ إنشائه بقيم ومبادئ أصيلة نابعة من طبيعة مهنة المحاماة، ونستند إليها في سعيينا الدائم لتحقيق أهدافنا المنشودة في رعاية مصالح العملاء.



نبذه عن مكتب بدر بالهوش من نحن

منذ تأسيس مكتب بدر بالهوش للمحاماة والاستشارات القانونية، ظل مكتبنا ملتزماً بدعم القيم والمبادئ الأصلية المتأصلة في مهنة المحاماة. نعتمد على هذه القيم في السعي المستمر لتحقيق أهدافنا المرجوة، والتي تشمل حماية مصالح عملائنا بعناية فائقة، والحصول على حقوقهم من خلال المصادقية الكاملة، والحفاظ على سرية وخصوصية عملائنا، وتقديم خدمات عالية الجودة، وتحقيق سرعة استثنائية في تنفيذ المهام القانونية، باستخدام أحدث الأدوات والتقنيات. نحن نسعى جاهدين لكسب ثقة عملائنا من خلال الالتزام بقيمنا الأساسية المتمثلة في النزاهة والتميز والتطوير والعمل ككيان واحد متماسك.

كسب ثقة عملائنا من خلال الالتزام بالقيم الأساسية التي توحدنا، التزم مكتبنا باستمرار بالقيم والمبادئ الحقيقية المتأصلة في مهنة المحاماة، بالاعتماد عليها في سعيها المستمر لتحقيق أهدافنا في حماية مصالح عملائنا.



المؤسس الدكتور بدر عبدالله الهوش

يتمتع الدكتور بدر عبد الله بالهوش مؤسس مكتب بدر بالهوش للمحاماة والاستشارات القانونية في إمارة دبي بخبرة واسعة في مختلف المجالات. حصل الدكتور بدر بالهوش على العديد من الأوسمة وشهادات التميز طوال حياته المهنية. عمل الدكتور بدر عبدالله بالهوش في شركة الاتحاد للطيران في أبوظبي ومحاسباً مالياً بوزارة الداخلية، ثم عمل في القيادة العامة لشرطة أبوظبي في الإدارة المالية، وأخيراً عمل محامياً ومديراً لمكتب الأستاذ ناصر الشامسي للمحاماة والاستشارات القانونية. وفي الإمارات العربية المتحدة حصل علي الدكتوراه الفخرية من اللجنة القضائية الدولية لخدمات التحكيم وتسوية المطالبات. يتمتع الدكتور بدر عبد الله بالهوش بمعرفة واسعة بالتسويات المصرفية وهو متعدد اللغات ويتحدث العربية والإنجليزية والأردية والفرنسية.

تم نخبه في بعض القضايا الكبيرة نظراً لتمييزه في فن المرافعة ، عقيدته أن العمل الجاد الاحترافي أصدق وقعاً مع الموكلين " دع عمك يتحدث عنك".



قانون الشركات

يقوم مكتبنا بتأسيس الشركات بما لديه من فريق متخصص في إجراءات وإعلان المؤسسات والشركات مع ملاحق التعديلات لدى كافة الوزارات والدوائر المحلية والاتحادية في دولة الإمارات وتشمل على سبيل المثال وزارة الاقتصاد والصناعة ودائرة التنمية الاقتصادية وغرفة التجارة الصناعية.

مهمة فريقنا في هذا المجال ليست محصورة في تسجيل الشركات ولكن أيضاً يسبقها اجتماعات مع عملائنا لدراسة طبيعة أعمالهم المحتملة ومن ثم اختيار نوع الشركة المفضل لتنفيذ الأعمال الخاصة بهم وذلك بعد الموافقة على نوع الشركة ومن ثم نمضي قدماً لصياغة عقد تأسيس الشركة والتوقيع عليه من قبل الأطراف المعنية قبل تقديمه ضمن إجراءات التسجيل ومن ثم الحصول على الرخصة والسجل التجاري للشركة من الجهات المختصة

من الجدير بالذكر أن فريقنا لديه الخبرة المتميزة في تسجيل ونقل ملكية الشركات وذلك باتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لحماية كل من البائع والمشتري وفقاً لما تقتضيه الحالة والمصلحة للطرفين.



القانون التجاري

بسبب المناخ التجاري والاستثماري المناسب والمتقدم في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يلعب نشاط الأعمال دوراً أساسياً ومؤثراً في الاقتصاد القومي وتعتبر الخدمات القانونية في مجال الأعمال أحد أهم ما يوفره مكتبنا، حيث نمثل الشركات والأفراد في كافة مراحل تأسيس الشركات ونوفر الخيارات القانونية الأفضل لهم في كافة أنشطتهم، ويشمل ذلك الآتي:

- عقود حقوق المستثمرين وحمايتهم.
- صياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات التجارية.
- تأسيس وترخيص الأعمال والشراكة العامة.
- الرخصة التجارية والتغطية التجارية بشكل عام بموجب القانون.
- التجارة الدولية مع صياغة عقودها واتفاقيتها.
- التكيف القانوني الصحيح للنزاعات التجارية والمباشرة القانونية الاحترافية لها.
- الحماية من الوكالات التجارية والمبيعات.
- المنافسة غير القانونية في المعاملات التجارية.
- اتفاقية البيع والشراء.
- إيجار المعدات.
- الحصول على أصول الأعمال.
- الإفلاس والإعسار.



القانون المدني

يعتبر القانون المدني بمثابة الأب الروحي لكافة أفرع القانون بقواعده المتعددة الحاكمة والمنظمة لكافة المُعاملات اليومية المدنية للأشخاص الطبيعيين وللكيانات الاعتبارية وما قد ينتج عنها من آثار قانونية تثقل كاهل المتعاملين ببعض الحقوق والالتزامات وتحدد مراكزهم القانونية ، والقانون المدني يعتمد على مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمواعيد المحددة قانوناً والتي يجب مراعاتها أثناء مباشرة الدعوى ، ولدينا فريق متخصص في القانون المدني لديه من الخبرة الواسعة ما يؤهله أن يحمل على عاتقه مثل هذه القضايا وإنجازها بإتقان وفق ما رسمه القانون.



تحصيل الديون

لدينا فريق متخصص من المحامين الذين يقومون بإجراء المفاوضات بالنيابة عن عملائنا وتقديم دعاوى باستخدام منهجنا الفعال ونحن نعمل جاهدين نحو تسوية النزاعات ودياً قبل البدء في إجراءات التقاضي. ونؤكد على أمان سجلات موكلينا ونمتلك القدرة الكاملة للتعامل مع المدينين بفاعلية وذلك بموجب خبرتنا في هذا المجال وإيجاد تسوية ترضي جميع الأطراف.



قانون النفط والغاز

نمتلك من الإمكانيات والقدرات القانونية الكافية للتعامل مع مجموعه كبيرة من قطاعات صناعة الطاقة (المعادن والنفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة) حيث يوفر فريقنا للعملاء الخدمات القانونية في التراخيص وصياغة العقود الآمنة وتطوير أعمالهم في المنطقة وكذلك التحكيم والوساطة وفض النزاعات في عقود النفط والغاز الدولية وأيضاً كيفية التعامل مع صفقات بيع وشراء المنتجات البترولية ولدينا أيضاً من الخبرة ما يؤهلنا للمنافسة في السوق العالمي.



قانون العمل

تقديم الاستشارات والخدمات القانونية في كل ما يتعلق بقانون العمل الإماراتي سواء كان بالنسبة للعامل أو صاحب العمل وذلك في جميع القضايا العمالية التي قد تنشأ فيما بينهما في إطار علاقة العمل كالمطالبة بالرواتب والإجازات وإصابات العمل وغيرها من القضايا العمالية مهما كان نوعها.



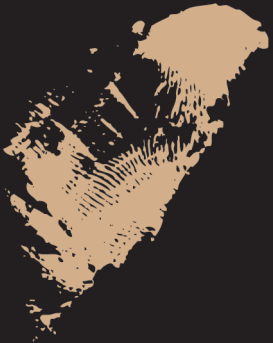
القانون الجنائي

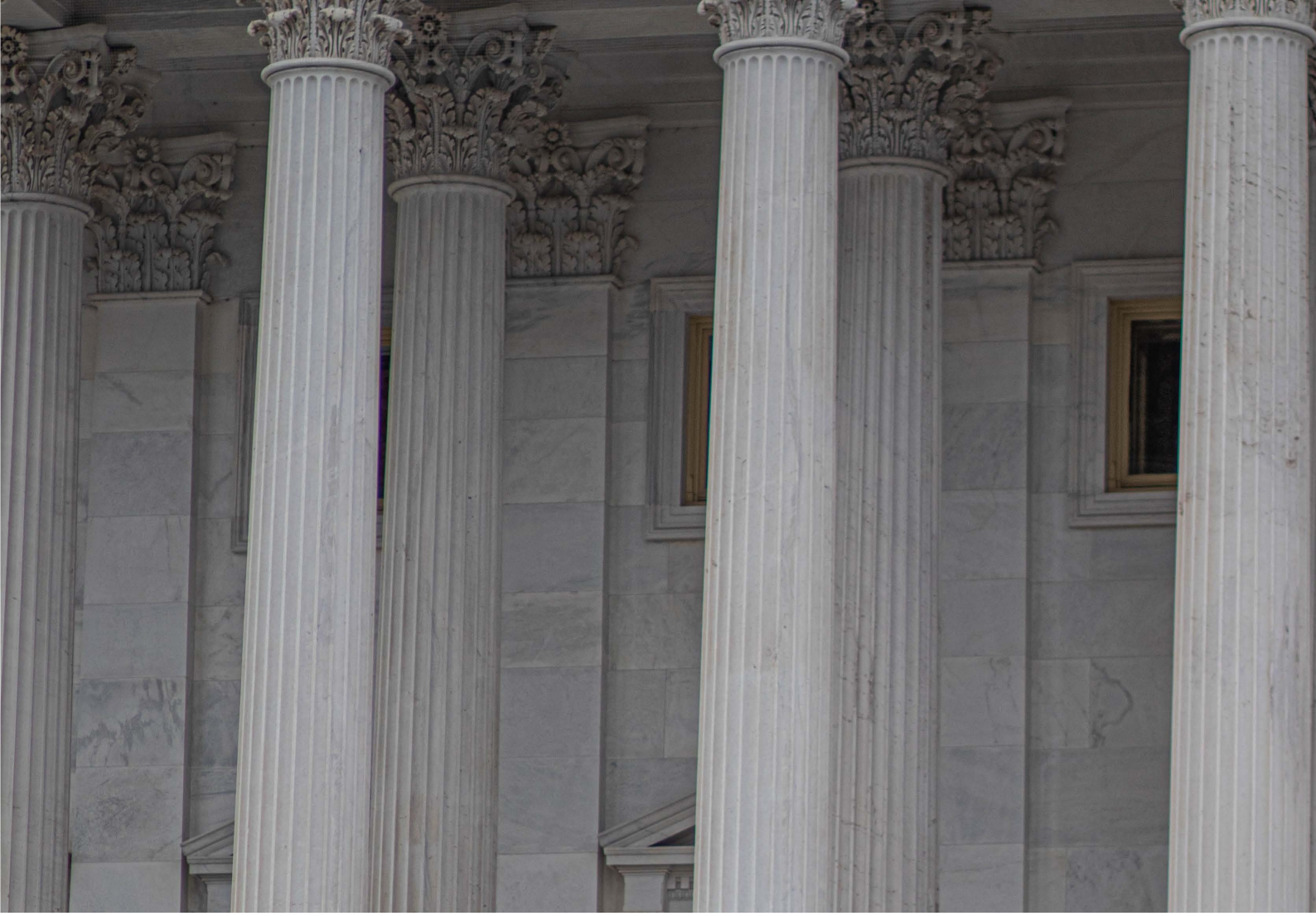
يضم فريقنا متخصصين يمتلكون الخبرة الطويلة والمتقدمة في الدفاع والمرافعة أمام المحاكم الجنائية، ويقوم بتقديم الخدمات اللازمة للمتهمين والمدعين بالحقوق المدنية/المجني عليهم، وذلك بتوفير كافة الخدمات الضرورية بداية من أقسام الشرطة وتحقيقات النيابة العامة وجلسات المحاكمة حتى الانتهاء من القضية بكافة مراحلها سعياً منا لتحقيق أفضل النتائج.

ويقوم محامونا بالترافع في كافة القضايا الجنائية بكافة مراحلها ودرجاتها أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ومحكمة التمييز في دبي. وكذلك أمام المحكمة الاتحادية العليا في أبوظبي والمحاكم الاتحادية في كافة الإمارات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكنهم تقديم طلب الإفراج المؤقت بكفالة مالية أو شخصية وأيضاً الادعاء بالدعوى المدنية أمام المحاكم الجزائية لتعويض الموكل / المجني عليه عن الأضرار الناتجة عن الجريمة وذلك بالحصول على التعويض المدني المناسب وتنفيذه.

إضافة إلى ما سبق نقوم بتمثيل موكلينا في كافة القضايا الجنائية. ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- جرائم الاعتداء على سلامة الجسم.
- جرائم المخدرات.
- جرائم الأحداث ومسؤولية المعلمين.
- جرائم الرشوة والاعتداء على المال العام.
- جرائم انتهاك العرض والشرف.
- جرائم التزوير في المحررات الرسمية والعرفية.
- جرائم التنصت.
- جرائم الصحافة والنشر وتشويه السمعة.
- انتهاكات الأجهزة الإلكترونية وتأثيرها بالدليل.
- مخالفات المرور والسب والقذف وأيضاً المسؤولية المشتركة في القتل.





التحكيم وفض المنازعات

يضم فريقنا العديد من المحامين الذين يحملون شهادات دولية معتمدة من قبل هيئات تحكيم عربية ودولية مختلفة وهذا ما يؤهلهم لتمثيل موكلينا كأعضاء في هذه الهيئات التحكيمية وهم كذلك مترافعون أمام هذه الهيئات ويرجع هذا إلى التواصل المستمر مع مراكز التحكيم المحلية والدولية.

وبما أن التحكيم هو أسرع وسيلة لتسوية النزاعات الناجمة فيما بين الأطراف والشركات بشكل خاص والتي تتطلب خبرات خاصة في المحكمة لإظهار طبيعة النزاع فإنه من المحتمل أن ننصح موكلينا بتعيين محاسب قانوني أو مهندس أو طبيب لإعداد تقريره الفني ومن ثم نقوم بتسجيل الدعوى والمرافعة أمام هيئة التحكيم ونقوم بالحضور أمام الهيئة بطريقة قانونية واضحة وسلسلة مدعومة بالأدلة الفعلية والقانونية والاسانيد القانونية المؤيدة لها.

أخيراً تنفيذ الحكم الصادر عن هيئة التحكيم واستكمال الإجراءات الضرورية بشأن المصادقة وتنفيذ أحكام التحكيم.



قانون الاسرة

نوفر الرأي القانوني بشأن الأمور الشخصية / العائلية بتطبيق الشريعة الإسلامية والقوانين المختلفة المتعلقة ببقية الأديان وذلك في الحالات الآتية:

- منازعات ودعاوى الطلاق/ الانفصال.
- منازعات ودعاوى الممتلكات الزوجية.
- منازعات ودعاوى الحضانة ورعاية الأطفال.
- منازعات ودعاوى الخلع.
- منازعات ودعاوى حق الرؤية.
- منازعات ودعاوى الميراث.
- منازعات ودعاوى النسب.

وفي حال كان الأزواج من جنسيات مختلفة يمكن لفريقنا أن يتعامل بكفاءة بموجب خبراته ومعرفته الكبيرة في التعامل مع مثل هذه القضايا أمام المحاكم المختصة.



صياغة العقود والاتفاقيات

يقوم فريقنا بصياغة العقود والاتفاقيات والملاحق والسندات والتسويات ونقل الملكية والائتمان والقروض. إضافة إلى ذلك نقوم بصياغة عقود الإيجارات والرهونات والمبيعات واتفاقيات التوزيع والتحكيم. صياغة قانونية احترافية تعتمد على نسج البنود وتطوير النصوص القانونية لخدمة صياغة العقود والاتفاقيات بوضوح تام ودقة متناهية على النحو الذي يوفر الحماية القانونية الكاملة للمتعاقدين وتجنبهم المنازعة حول تفسير غموض بعض البنود أمام الجهات القضائية، هذا وبالإضافة إلى توفير الاستشارات القانونية الاحترافية بشأن المسؤولية التعاقدية.



التعويضات وحوادث السير والمرور

التعويض هو محاولة جبر المضرور عن طريق الحكم لصالحه بعوض مناسب لما قد أصابه من أضرار مادية ومعنوية، وسببه يختلف باختلاف الفعل المسبب للضرر، فقد يكون بسبب إخلالاً بالمسؤولية التعاقدية أو إحداث ضرراً للغير في نفسه أو ماله أو مركزه الاجتماعي أو ما غير ذلك.

ولدينا القدرة الكاملة على استيعاب كافة القضايا المتعلقة بالتعويضات سواء كانت للشركات أو للأفراد ومن بينها التعويض الناتج عن حوادث السير والمرور (الخطأ الغير عمدي) والتعويض عن الإخلال التعاقدية والتعويض عن الأضرار التي تقع على النفس أو المال (عمداً أو خطأ غير عمدي) والتعويض في قضايا الإهمال والأخطاء الطبية وأخيراً التعويض عن المسؤولية التقصيرية.



قوانين الرياضة

بما أن الرياضة أصبحت في وقتنا الحالي صناعة مرتبطة بقوانين تنظيم سيرها وآلياتها كان علينا أن نمتلك الخبرة الكافية التي تتيح لنا تقديم خدمات قانونية شاملة في القطاع الرياضي ومنها اتفاقيات البث وغيرها من خدمات الاستشارات القانونية المقدمة للاتحادات والمؤسسات الرياضية والأندية والرياضيين والجهات المسؤولة عن إدارة الفاعليات الرياضية. وكذلك تمثيل الهيئات الرياضية واللاعبين وغيرهم من العملاء ذوي الصلة بمجال الرياضة أمام الهيئات الرياضية المختصة بتسوية المنازعات الرياضية.



القانون الجوي والقانون البحري

يقوم فريقنا بصياغة العقود والتعامل مع كافة القضايا ذات الصلة بقانون الملاحة البحرية وتشمل مسؤولية الناقل عن التأخير والضرر أو الخسائر الواقعة على البضائع مع أخطار الناقل وفقاً لما يقتضيه الحال والقبض على السفن في الموانئ المحلية والاعتراض على توقيفها ورفع التوقيف عنها. بالإضافة إلى صياغة عقود إيجار السفن واتفاقيات رهن السفن ومتابعة إجراءات تنفيذ الرهن والتعامل مع نزاعات التأمين البحري بشأن السفن والبضائع ودعاوى المطالبة بالتعويض عن الأضرار والخسائر.



التأمين القانوني

جميعنا نسمع عن أنواع كثيرة للتأمين كالتأمين على الحياة وعلى الصحة والتأمين على السيارات وغيرها من قطاعات التأمين الكثيرة، لكن هل فكرت يوماً في أن تؤمن على حياتك القانونية؟
نعلم فريقنا جيداً كم هو مهم لدولة الإمارات العربية المتحدة تطبيق القواعد القانونية في سير أعمال الحكومة وأن المجتمع لا يكون سويّاً إلا على أساس احترام القانون وأن فعالية التأمين يأتي باعتباره الوسيلة الوحيدة لمواجهة المخاطر.

بدأ فريقنا بتطبيق فكرة التأمين القانوني ومنح الأفراد والشركات طريقة يؤمنون من خلالها على أنفسهم قانونياً عن طريق عقد اتفاقية سنوية بين مكتبنا والموكلين يشمل التأمين على الموكل أو أسرته أو على الشركات المملوكة لهم ومتابعة شؤونهم القانونية في:

- أقسام الشرطة.
- القضايا المختلفة.
- التحصيل.
- البنوك.
- الاستشارات.
- مراجعة العقود.
- صياغة العقود.
- الدوائر الحكومية والمحاكم.
- الهجرة والجوازات.
- العمل والعمال.



قانون الملكية الفكرية

يقدم فريقنا خدمات قيمة في مجال الملكية الفكرية وفقاً لما يلي:

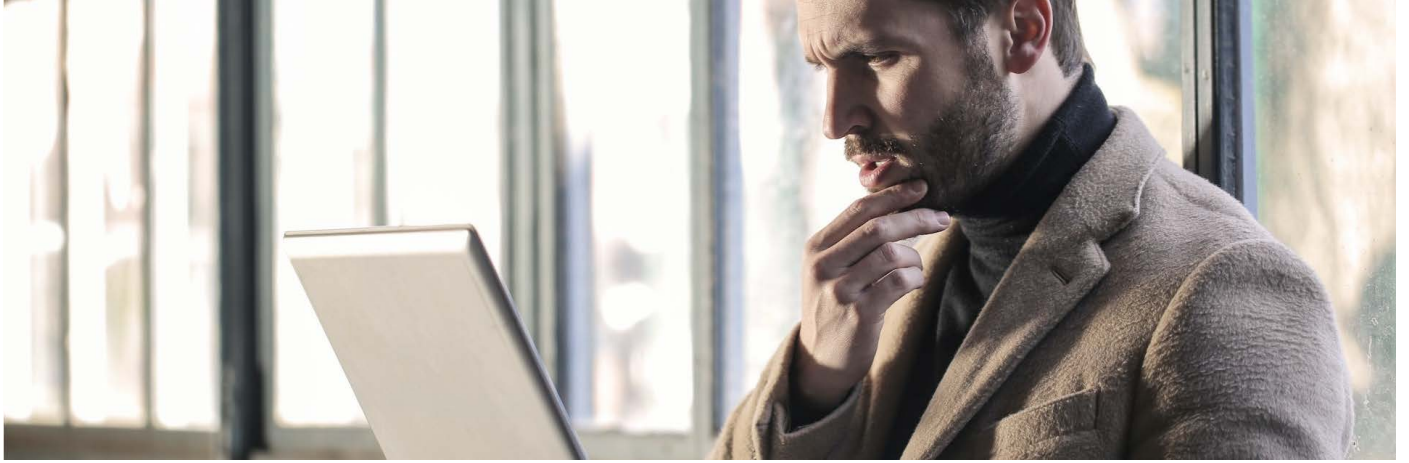
- قانون تسجيل العلامات التجارية وحماية براءة الاختراع.
- تسجيل براءات الاختراع والنماذج الصناعية.
- تسجيل حقوق النسخ.
- نقل وبيع حقوق الملكية الفكرية.
- تمثيل أطراف القضية أمام المحاكم المختصة في النزاعات الناجمة عن هذه الحالات.
- حماية العلامات التجارية محلياً ودولياً والوقوف حيال انتهاكها عند استخدامها من قبل أشخاص أو شركات بخلاف ملاكها والوصول إلى المزور الحقيقي وفي هذه الحالة تمتد خدماتنا لاتخاذ إجراءات جنائية سريعة للحفاظ على البضائع التي تحمل العلامات المزورة وطلب تعويض مناسب لصالح الموكل.
- تحديد وتحليل وتأمين أصول ممتلكات موكلينا وتأمين هذه الأصول بالتسجيل والحفظ والتنفيذ.



قانون الضرائب والمنازعات الضريبية

القانون الضريبي هو قانون حديث فقد بدأ العمل به مطلع عام ٢٠١٨ بدولة الإمارات العربية المتحدة وتمثل الضريبة أهمية كبرى في منظومة القوانين المالية لكل دولة وتعتبر أداة فاعلة لتحقيق أهداف الدولة الكبرى للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وقد عهد المشرع الإماراتي لسلطة الهيئة الاتحادية للضرائب أمر فرضها وتحصيلها، وأرسى في ذلك ضمانات كبيرة للضائعين للضرائب يحمي بها حقوقهم من التعسف حال تعرضهم لذلك، حيث يمكنهم اللجوء للقضاء عند حدوث منازعات ضريبية، وهي اللجان التي أقرتها الدولة بموجب قوانين منظمة لعملها.

ويمتلك مكتب بدر بالهوش للمحاماة والاستشارات القانونية الكوادر المؤهلة لتقديم النصيحة حول الطرق التي يجب أن تسلكها الشركات والوثائق المطلوبة التي يجب تقديمها والأشياء التي يجب عليك القيام بها للامتثال للقوانين الجديدة الخاصة بالضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن أمور أخرى كثيرة تتعلق بأي نزاع ضريبي وتمثيل الشركات في المنازعات الضريبية وفق أدق المعايير القانونية المعمول بها.



الأحوال الشخصية

الزواج سكينة واستقرار ، وكل إنسان يسعى للاندماج مع شريك حياته لينعم بحياة زوجية سعيدة ، لذلك اهتم قانون الأحوال الشخصية الاماراتي بالأسرة ، ونظم مسائل الزواج والطلاق ، وحقوق كل طرف على الآخر من نفقة وحضانة وطاعة ، وكذلك مسائل الإرث والوصية . ان الحياة الزوجية تقوم أولاً على المسؤولية والالتزام ثم الحب والعاطفة ، فإذا تخطى أي طرف عن مسؤولياته فان هذا خطر يهدد استقرار الحياة الزوجية . لذلك اجاز القانون للزوج حق الطلاق بالإرادة المنفردة ، كما نظم الطلاق القضائي بناء على رغبة الزوجة .



الإستثمار الأجنبي وتأسيس الشركات

إرشاد العملاء لإختيار الكيان القانوني المناسب لأنشطتهم التجارية. بالإضافة إلى عمل كافة الترتيبات المتعلقة بتأسيس وترخيص كافة أنواع الشركات المحلية والخليجية والمختلطة والشركات الأجنبية.

نحن نقدم الدعم القانوني في جميع معاملات الشركات والمعاملات التجارية الخاصة بك بداية من مرحلة التأسيس إلى الحل، بما في ذلك صياغة العقود، والمراجعة والتفاوض، ونقدم عملائنا من خلال هيكلة وتنفيذ حلول عملية وإبداعية مصممة خصيصاً لأعمالهم.



إعادة الهيكلة والإفلاس

تعد إعادة الهيكلة أحد الخيارات الفعالة للمنشأة لمعالجة حالات التدهور أو الأزمة أو الدخول في خسارة مؤثرة، وإعادة الهيكلة خياراً لا يخرج المنشأة من منظومة الاقتصاد الوطني بل يُساعد على استمرارها في مزاولة نشاطها واستعادة عافيتها المالية.

نمثل عملائنا، في مجموعة واسعة من الأعمال المرتبطة بنظام الإفلاس ولوائحه، بدءاً بإعداد الدراسات والتحليلات القانونية للعملاء وتقديم الحلول الممكنة للخروج من أزماتهم. كما يقدم الفريق الدراسات اللازمة لتحديد أفضل المسارات القضائية المتعلقة بإجراءات الإفلاس، بالإضافة إلى تمثيل العملاء أمام الجهات القضائية المختصة بحالات الإفلاس.



BADER BALHOSH
ADVOCATES AND LEGAL CONSULTANTS

بدر بالهوش
للمحاماة والاستشارات القانونية

اهدافنا المنشودة في رعاية مصالح العملاء والحصول على حقوقهم من خلال
المصداقية التامة والحفاظ على سريته وأمانة العملاء وتقديم الجودة العالية
والسرعة الفائقة في اتمام الاعمال القانونية

بدر بالهوش للمحاماة والاستشارات القانونية

مكتب 1601, باي فيو تاور, الخليج التجاري | هاتف: +97143798335
البريد الإلكتروني: info@bblawfirm.ae | دبي, الإمارات العربية المتحدة

www.bblawfirm.ae